

الزراعة والأمن الغذائي

المقدمة

الزراعة هي أكثر الأنشطة الاقتصادية كثافة في العمالة وتوفر مصدرًا لكسب العيش للمجتمعات الريفية في جميع أنحاء العالم. في حين تم اتخاذ بعض الخطوات على مدى عقود لدعم تزايد عدد سكان العالم ، يعاني ملايين الأشخاص من الجوع كل يوم لأن الطعام لا يتم توزيعه على من هم في أمس الحاجة إليه. لا يزال المليارات يعانون من سوء التغذية بسبب عدم المساواة في الحصول على الأراضي والمياه والائتمان والسوق والغذاء. وبالتالي ، فإن الحق في الغذاء ، على الرغم من كونه حقًا من حقوق الإنسان ، يتعرض للخطر ولا يتمتع معظم الناس بفرصة العيش بكرامة. في مثل هذه الحالة ، تكمن آفاق الأمن الغذائي في المستقبل في الزراعة المستدامة ، وتوطين سلاسل الإمداد الغذائي ، والاعتماد على الذات.

الرؤية

هناك حاجة لتطوير رؤية مشتركة ونهج متكامل للاستدامة عبر الزراعة والأمن الغذائي مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تتمثل رؤية حزب الخضر في ضمان الأمن الغذائي الذي يتواجد عندما يتاح لجميع الناس الحصول على طعام كاف وآمن ومغذٍ. تتمثل الرؤية في إصلاح الأسواق لدعم المزارعين وسبل العيش الريفية مع الاعتراف بالدور الفريد للنظم الغذائية التقليدية المستدامة في إطعام العالم.

الهدف

الهدف من حزب جرينس هو التوفيق بين الحاجة إلى الغذاء ميسور التكلفة والحاجة إلى الدخل الكافي للمزارعين مع الحفاظ على سلامة الأراضي الزراعية والنظم البيئية. سيشرح جرينس المزارعين على عدم استخدام مبيدات الآفات واستخدام تقنيات الزراعة المتجددة والمحلية والعضوية التي لا تؤدي إلى تدهور التربة والمياه والأراضي الصالحة للزراعة. يجب مراقبة ممارسات الزراعة الأحادية المكثفة بما في ذلك إزالة الأشجار من الأراضي غير القانونية وحظرها على المستوى الوطني. تحتاج مناطق تجميع المياه والأنهار والمجاري المائية إلى الحماية من الممارسات الزراعية الضارة وتطهير الأراضي. يجب أن تكون البذور مملوكة للمزارعين والمجتمعات وليس للشركات متعددة الجنسيات في مجال الكيماويات الزراعية.

خطة العمل

يعتقد جرينس أن الأمن الغذائي يكمن في الزراعة المستدامة والاعتماد على الذات وإصلاح الأسواق وسلاسل الإمداد الغذائي. تقدر خطة عمل جرينس المزارعين والأمن الغذائي وسلامة الغذاء. لا يزال حوالي 60٪ من غذاء العالم يُزرع على نطاق ضيق. الأمن الغذائي هو الأقوى مع المعرفة التقليدية والعناية بالأرض مع المحاصيل التي تزرع على مدى أجيال. سوف يقوم جرينس بما يلي: -

الزراعة والمزارعون

- دعم الممارسات الزراعية المستدامة وسبل العيش الزراعية
- التخلص من مبيدات الآفات والأسمدة الصناعية
- اتخاذ التدابير لوقف الأضرار التي لحقت بالموائل
- تشجيع الممارسات الزراعية التي تحافظ على التربة والمياه والطاقة بأقل قدر من التلوث
- تثبيط التصنيع المكثف للزراعة والأغذية ذات الإنتاج الضخم والاعتماد على الوقود الأحفوري لأن هذا يأتي مع تكاليف خارجية على البيئة وصحة الإنسان
- البحث عن طرق يمكن أن تكون بها الزراعة جزءًا من الحل لحالة الطوارئ المناخية ، وفقدان التنوع البيولوجي ، ووقف تدهور الأراضي
- ضمان التخفيف من تأثير التعرية والفيضانات والمخاطر البيئية الأخرى وتنفيذ تدابير التكيف المناسبة
- العمل مع المجتمعات المحلية للحد من تدهور الأراضي من خلال ممارسات الزراعة المتجددة وتجديد التربة

- اتخاذ إجراءات لإعادة تأهيل المناطق التي تأثرت بالتصحر وإزالة الغابات
- حظر تطوير الأصناف النباتية التي تتحمل زيادة مستويات المبيدات الحيوية الكيميائية
- دعم وتعزيز الزراعة العضوية وتثبيط الأعمال التجارية الزراعية واسعة النطاق التي تعتمد بشكل كبير على استخدام المبيدات الحيوية الكيميائية ، والزراعة الأحادية ، والأسمدة
- مراعاة استقرار مستجمعات المياه وصحة أنظمة الأنهار أمر بالغ الأهمية والعمل مع الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر لوقف تدهور الأنهار
- دعم التنوع في النظم الزراعية للزراعة المستدامة بما في ذلك النظم التي تحبس الكربون في التربة ولها انبعاثات منخفضة من غازات الاحتباس الحراري ونظام حلقة مغلقة
- عدم السماح بإهدار فائض المنتجات أو إغراقها في سوق التصدير حيث يؤدي ذلك إلى تفويض إنتاج المزارعين في البلدان الأخرى
- زيادة الاستثمار في تعاونيات صغار المزارعين حتى يتمكنوا من تجميع مواردهم
- تحويل الإعانات من الزراعة الآلية المعتمدة على الوقود الأحفوري تجاه الزراعة ذات المدخلات المنخفضة والأثر المنخفض
- تشجيع ممارسات الزراعة المتجددة لزيادة نمو النباتات وزيادة تنوع الأنواع في المراعي
- تشجيع ودعم الانتقال إلى الاستقلال في مجال الطاقة في المزارع مثل إنتاج الطاقة النظيفة في المزارع - منشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية الصغيرة الحجم وتخزين الطاقة
- دعم العمالة الزراعية والمجتمعات الريفية ، مما يساعد على عكس الاتجاه نحو التوسع الحضري المتزايد الذي يجعل عدد السكان الأكبر يعتمد على الإنتاج الغذائي المكثف
- تشجيع المزيد من التنوع الزراعي وتقليل الاعتماد على التكاثيف والتجارة المعولمة
- عدم تشجيع اندماج المزارع وحيارات الأراضي الكبيرة والمضاربة على الأراضي
- تنويع الاقتصاد الريفي ليعكس مطالب أوسع يمكن أن يخلق مجموعة من الفرص للشباب ورفاهية المجتمعات الزراعية وتأمين دخول المزارع
- دعم المبادرات التي تزيد من جودة المنتج المحلي والتغذية ، وإضافة القيمة المحلية والتوزيع المحلي ، مع أسعار عادلة للمزارعين الذين لديهم أميال غذائية أقل

البيئة والاستدامة

- الحفاظ على المياه كمورد قيم وضمان التوافر العادل عبر المزارع وغيرها من الاستخدامات الصناعية والحضرية
- تثبيط ممارسات الزراعة المكثفة على نطاق واسع والتي لا تأخذ في الاعتبار البيئة والمياه والسكان المحليين
- دعم وتعزيز الزراعة العضوية وأنظمة الزراعة المستدامة
- تدريب ومساعدة المزارعين بشأن تنفيذ النظم الزراعية المستدامة
- تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز عزل الكربون من خلال طرق الزراعة الأقل تصنيعاً مثل الأسمدة الخضراء والسماذ العضوي والمحاصيل البقولية للحفاظ على خصوبة التربة
- وضع أحكام للتكيف والتخفيف من تحديات تغير المناخ وصحة وصيانة التربة والنظم الإيكولوجية التي تدعم إنتاج الغذاء والألياف
- عدم تشجيع استخدام الزراعة الأحادية في الزراعة التي تسهم في تدهور الأراضي ؛ ودعم المزارع الصغيرة ذات التنوع الزراعي الأكبر
- إدخال لوائح صارمة لحماية الحياة البرية وعمال المزارع وسكان الريف والمستهلكين من آثار المواد الضارة المستخدمة في الزراعة
- التخلص من جميع أشكال تربية المصانع ، بما في ذلك الدواجن المكثفة ومنتجات الألبان ولحم الخنزير
- دعم التغيير التدريجي من الأنظمة الغذائية التي تهيمن عليها اللحوم ومنتجات الألبان والمنتجات الحيوانية الأخرى إلى أنظمة غذائية صحية تعتمد بشكل أساسي على الأطعمة النباتية

حوافز

- استخدام الإعانات والحوافز المالية لدعم الانتقال نحو أنظمة زراعية أكثر استدامة. يجب أن تدعم الزراعة الموائم المحلية وزيادة التنوع البيولوجي ، وتقليل المدخلات غير المتجددة ، وتعزيز المناظر الطبيعية والتراث الثقافي وإنتاج أغذية مغذية صحية
- تقديم حوافز للمزارع الأسرية الصغيرة ، والتنوع البيولوجي في زراعة المحاصيل ، والنهج المحلية للإمدادات الغذائية بدلاً من نقل الأغذية لمسافات طويلة إلى الأسواق
- دعم الاقتصادات الريفية من خلال تشجيع جميع المزارعين وإدخال أنظمة لزيادة قيمة منتجاتهم من خلال البيع المحلي المباشر

الحق في الغذاء والاستهلاك

- تغيير النمط الحالي لاستهلاك الغذاء الذي يسبب ضرراً بيئياً واجتماعياً كبيراً لمزيد من النظم الغذائية المحلية القائمة على المعرفة التقليدية على نطاق أصغر
- التقليل إلى أدنى حد من الهدر الغذائي بما في ذلك إغراق محاصيل السوق ، الأمر الذي له آثار بيئية واجتماعية كبيرة
- التشجيع على إعادة التدوير المناسب لمخلفات الطعام
- ضمان الأمن الغذائي في المستقبل على جميع المستويات من خلال أنظمة الحبوب الغذائية العامة ، إلخ

التنوع الجيني والكائنات المعدلة وراثياً

- تشجيع المزارعين على استخدام أصنافهم المحلية أو التقليدية من البذور وزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل التي تساهم في صحة التربة والتنوع البيولوجي
- إنهاء الهندسة الوراثية في الزراعة وإطلاق الكائنات المعدلة وراثياً في البيئة
- حظر الزراعة التجارية للمحاصيل المعدلة وراثياً بحيث يستمر المزارعون وليس شركات الكيماويات في امتلاك البذور وحفظها لإنتاج الغذاء في المستقبل
- ترسيخ ودعم حقوق المستهلكين والمزارعين والسلطات المحلية في اختيار الأطعمة الخالية من المواد المعدلة وراثياً وإنشاء مناطق خالية من التعديل الجيني
- جعل ملصقات الكائنات المعدلة وراثياً إلزامية لمنح الجمهور خياراً عند التفكير في مصدر الطعام الذي يشترونه
- إنهاء استيراد المنتجات الزراعية المعالجة بالمواد الكيميائية الخطرة
- حماية حق المزارع في إدارة الأرض دون تدخل من شركات الكيماويات الزراعية

الأمن الغذائي

- دعم الأمن الغذائي العالمي والاعتماد على الذات المحلية والثقافات الغذائية المحلية
- التأكد من أن شركات الأعمال التجارية الزراعية المتعددة الجنسيات لا تتحكم في سلاسل التوريد العالمية وأسواق السلع الأساسية وتوريد البذور والموارد الزراعية الأخرى
- تثبيط الاعتماد على المحاصيل النقدية التي تقلل من توافر الأراضي للإمداد الغذائي المحلي ، وغالباً ما تؤدي إلى فقدان سبل العيش الريفية وتدمير البيئة
- سن قانون للحد من سلطة كبار مصنعي الأغذية وتجارة التجزئة ، ولمنع الاندماجات والاحتكارات وأن يعمل سوق البقالة لصالح صغار تجارة التجزئة والمستهلكين
- تقديم مدونة سلوك ملزمة قانوناً للسوق لضمان معاملة جميع المزارعين والموردين معاملة عادلة
- دعم حركة السيادة الغذائية التي تعزز حق الشعوب في تحديد نظمها الغذائية والزراعية
- تشجيع الحفاظ على احتياطات غذائية كافية وبنوك بذور على المستويين المحلي والإقليمي لتعويض ندرة الإمدادات الغذائية
- تحسين وزيادة إنتاج مصادر الغذاء الأصلية لضمان عدم تعرض السكان الأصليين وعمال المزارع للإفراط في تعرضهم للملوثات العضوية الثابتة والمعادن الثقيلة

- لا تسمح للصناعات التعدينية بإلقاء السموم أو إتلاف مصادر المياه أو الغذاء
- زيادة فرص الحصول على الغذاء الصحي لتقليل فقر الغذاء وتقليل سوء التغذية والمجاعة

سلامة الغذاء

- حظر الملونات الغذائية الاصطناعية ، وفي حالة وجود بدائل آمنة ، تقليل من تعرض الأغذية للإشعاع وبيع المواد الغذائية المشعة والواردات
- مراقبة مستويات مبيدات الآفات ومخلفات الأدوية في الغذاء والتخلص منها في نهاية المطاف
- إغلاق وحدات التصنيع التي تنتهك اللوائح الخاصة بسلامة الغذاء
- التأكد من أن الغذاء آمن ، مع وجود لوائح صارمة بشأن الإنتاج والتخزين والبيع

الحياة البرية والتنوع البيولوجي

- حماية موائل الحياة البرية والتنوع البيولوجي من المزيد من التعدي عن طريق الزراعة
- زيادة الغطاء الشجري من خلال تشجيع الغرس المناسب للأشجار أو إنشاء الأراضي الحرجية من التجدد الطبيعي على الأراضي الزراعية وغير الزراعية
- وضع حد عالمي من خلال الاتفاقيات الدولية لإخلاء الأراضي المحتلة بشكل غيرقانوني وذلك للمزارع الأحادية مثل زيت النخيل وفول الصويا ومربي المواشي.

البحث والتطوير

- تعزيز وزيادة البحث والتطوير والإرشاد لدعم النظم الزراعية المستدامة ، والمناظر الطبيعية الصحية ، والمجتمعات الريفية والإقليمية المرنة
- ضمان تطبيق نتائج البحث لتحسين البرامج الناجحة الحالية واستهداف التمويل بعيداً عن الأعمال التجارية الزراعية الكيميائية
- دعم البحث والتطوير في مجال التقنيات الصغيرة والمناسبة والابتكار لزيادة الكفاءة والحفاظ على الموارد
- التأكد من وجود هيئة ممولة تمويلًا جيدًا لها صلاحيات إجراء البحوث في مجال سلامة الأغذية والتأكد من أخذ عينات من الأطعمة ومراقبتها بانتظام

استراتيجية الغذاء

- الشروع في استراتيجية غذائية مبتكرة ذات تفكير مستقبلي - استراتيجية تعزز الأمن الغذائي وسلامة الغذاء والغذاء الصحي
- تشجيع التوطين والتنوع لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الغذائي دون دعم حكومي باهظ
- تشجيع صغار المزارعين على الخروج من الديون وإعادة بناء مجتمع زراعي قوي وقادر على الصمود
- إشراك جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المزارعين والفلاحين ومجموعات المستهلكين ، في صنع القرار على المستوى المحلي بشأن إنتاج الغذاء والحماية البيئية اللاحقة
- تعزيز الإنتاج الغذائي المستدام والأكل الصحي من خلال التعليم على جميع المستويات ، بما في ذلك حملات الصحة العامة وأنشطة المناهج المدرسية وبرامج التعليم العالي

المنفردات

- دعم الزراعة الصغيرة ، بدلاً من ترويج الصادرات ، ودعم زراعة الأغذية المحلية بدلاً من المحاصيل النقدية
- العمل على تشكيل منتدى دولي لتبادل أفضل الممارسات الزراعية المستدامة وتعزيزها بحرية
- وضع وتنفيذ تدابير للقضاء على الهدر في نظام إنتاج الغذاء بأكمله
- تشجيع الاستخدام المستدام والمناسب للنباتات المحلية للأغذية والألياف للحد من تدهور الأراضي وانبعثات الدفيئة وزيادة حمايتها
- دعم سعر عادل ويمكن التنبؤ به لجميع الانبعثات ، بما في ذلك غاز الميثان

- حماية الأراضي المنتجة من الزحف العمراني والتعدين
- التأكد من أن الغذاء متناول الجميع
- وضع إرشادات ومعايير لجميع الأطعمة والمشروبات التي يتم بيعها في المدارس
- الاعتراف بدور المرأة ومكانتها كمزارعة متساوية في الحقوق والمكانة مثل الرجل ، والعمل من أجل القضاء على التمييز
- العمل على تقديم الدعم لمعالجة أزمة الصحة النفسية التي تؤثر على العديد من المزارعين في جميع أنحاء العالم

المراجع:

[www.fao / org /](http://www.fao.org/)

<http://www.fao.org/sustainability/en/>

<http://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/8590>

<https://indiagreensparty.org/policies/food-and-water/>

<https://www.cagreens.org/platform/organic-farming>

<https://policy.greenparty.org.uk/fa.html>

<https://greenparty.mb.ca/platform/agriculture/>

<https://greens.org.au/policies/agriculture>

[https://www.greens.org.nz/agriculture and rural affairs policy](https://www.greens.org.nz/agriculture_and_rural_affairs_policy)

https://www.greens.org.nz/food_policy

<https://www.greenparty.ca/en/policy-background-2015/part-k>

<https://indiagreensparty.org/policies/food-and-water/>